

تطلعات القطاع الخاص العربي نحو التكامل
في ظل توجهات
سياسات الاستثمار

تقرير مقدم من
الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

إلى
اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة
لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

القاهرة: 5-6 شباط (فبراير) 2000

تقرير رقم (5)

تطلعات القطاع الخاص العربي نحو التكامل العربي في ظل توجهات سياسات الاستثمار

مقدمة

تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1350د(61) بتاريخ 11/2/1998 الخاص بإقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، والقاضي بإعداد تقرير دوري يقدم إلى "لجنة التنفيذ والمتابعة" حول تطور المبادلات التجارية العربية والمشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص عند تطبيق البرنامج التنفيذي ومقترحاته لمعالجتها، يسر الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أن تتقدم بتقريرها بهذا الخصوص.

ويقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء مترابطة: يتناول الجزء الأول منها أوضاع التجارة العربية. ويعرض الجزء الثاني تصورات القطاع الخاص حول حاجات التكامل العربي في ظل توجهات سياسات الاستثمار العالمية. أما الجزء الثالث فيتناول العقبات التي تواجه التنفيذ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بناء على نتائج مقابلات أجرتها الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية مع شركات نقل عاملة على امتداد البلاد العربية وكذلك بناء على ردود الاستبيان التي وافتنا بها بعض الغرف حول الموضوع.

أولاً - التجارة الخارجية للدول العربية

1- نظرة عامة

تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي حول اتجاهات التجارة الخارجية للبلاد العربية عام 1998 إلى تراجع في النمو نسبته 6.5% مقابل زيادة حققتها هذه التجارة عامي 1996 و1997 بلغت نسبتها 17% و1.6% على التوالي. وكان هذا التراجع متوقعاً إثر تدهور

أسعار النفط والأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا والتي تشير الإحصاءات إلى أن نسبة نمو واردات هذه الدول من الدول العربية بلغت 17.4% سنوياً خلال الفترة 1993-1997، أي ثلاثة إضعاف معدل نمو الصادرات العربية إلى السوق الأوروبية خلال الفترة نفسها. وحسب التقديرات الأولية، تراجعت الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 19% عام 1998 مقارنة بنمو نسبته 4.2% عام 1997، أما الواردات، فتشير الإحصاءات إلى ازديادها بنسبة 7.2% عام 1998، مقارنة بتراجع طفيف قدره 1.2% عام 1997.

وقد أدى هذا الأمر إلى تدهور هام في أوضاع الميزان التجاري لمجموع الدول العربية خلال عام 1998، حيث سجّل عجزاً قدره 31.4 مليار دولار، مقابل فائض مقداره 4 مليارات دولار عام 1996 و12.8 مليار دولار عام 1997. وكما هو مبين في الجدول رقم (6)، فإن مجمل البلدان النفطية شهدت تراجعاً ملحوظاً في إجمالي صادراتها، فيما ازدادت صادرات بعض الدول غير النفطية كمصر وتونس ولبنان. ومن بين هذه الدول، تشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن مصر قد سجّلت نمواً في وارداتها عام 1998 مقداره 63% مقابل نمو في صادراتها نسبته 20%، والسودان 31% مقابل صفر % على التوالي.

ويلاحظ أن التراجع الذي سجّله التجارة العربية الإجمالية والمقدّر بنحو 6.5 عام 1998، زاد عن معدل تراجع التجارة الدولية لنفس العام والبالغ 2.5%. كذلك كانت نسبة النمو في التجارة العربية عام 1997 نحو 1.6% أقل عن نسبة النمو في التجارة العالمية البالغة 6.8%. وقد أدى هذا الأمر إلى تراجع التجارة العربية الإجمالية من قيمة التجارة العالمية إلى حوالي 2.77%، مقابل 2.89% عام 1997.

وشكّلت الصادرات العربية الإجمالية حوالي 2.6% من الصادرات العالمية البالغة 5476 مليار دولار عام 1998، وذلك مقابل 3% عام 1997، مع تراجع وزن الصادرات النفطية في الصادرات العالمية. أما الواردات العربية الإجمالية، فشكّلت 3% من الواردات العالمية عام 1998 مقابل 2.7% عام 1997. ويذكر أن صادرات الدول العربية تتعرض للتهميش منذ الثمانينات وذلك لجملة أسباب منها تراجع أسعار النفط وطغيان التكتلات الاقتصادية والتحوّلات الهامة الصناعية والتكنولوجية على مستوى الإنتاج العالمي في ظل ضيق القاعدة الصناعية العربية وتخلفها، وحال الحصار التي أصابت بعض البلدان العربية. وتشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة الصادرات العربية الإجمالية قدر تراجعها بشكل مستمر من حوالي 6% من إجمالي الصادرات العالمية عام 1985 إلى 3.1% عام 1996. وفيما ازدادت الصادرات

العالمية بنسبة 192% خلال العقد الأخير 1985-1996، بلغت نسبة نمو الصادرات العربية نحو 61% خلال نفس الفترة.

وتستأثر السعودية بالنسبة الأكبر من الصادرات العربية الإجمالية بحوالي 34% في عام 1998. وتشكل السعودية تليها الإمارات والجزائر وليبيا والكويت مجتمعة 71% من إجمالي الصادرات العربية. وباستثناء صادرات النفط، احتلت الإمارات النسبة الأكبر من الصادرات العربية عام 1997 إذ بلغت حوالي 31%، تليها السعودية 22.9%، ثم تونس 8.7%، والمغرب 8.5%.

وتشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى زيادة الواردات بنسبة 7.2% في عام 1998 ويقود الاستيراد في الدول العربية عملية النمو في التجارة الخارجية، حيث تظهر الواردات نمواً نسبته 7.34% خلال الفترة 1994-1998، مقابل نمو في الصادرات مقداره 5%، وفق إحصاءات صندوق النقد الدولي. والمعروف أن الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات الصناعية له انعكاسات سلبية على معدلات التبادل التجاري للدول المصدرة للمنتجات الأولية، لأن أسعار المنتجات الأولية تنمو بمعدلات أقل من نمو أسعار المنتجات الصناعية على المدى الطويل. وحسب تقرير صادر عن "إسكوا"، فإن شروط التبادل التجاري للنفط الخام والذي يشكل حوالي 70% من إجمالي الصادرات العربية هي في تدهور منذ الثمانينات لأسباب عدة، منها تدهور أسعاره وتراجع استهلاك الطاقة من قبل الدول الصناعية وتطوير صناعات ذات استهلاك طاقة متدنية واستخدام بدائل كالغاز والكهرباء وغير ذلك من الأسباب. وقد نتج عن هذا الأمر تراجع في التبادل التجاري في النفط الخام من نسبة 11% من إجمالي التجارة العالمية عام 1980 إلى حوالي 4% عام 1994.

2- مؤشرات انكشاف اقتصاديات الدول العربية

حسب إحصاءات صندوق النقد العربي، بلغ معدل التجارة العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية (ما عدا الصومال والعراق وجيبوتي واليمن)، وهو أحد مؤشرات انكشاف البلاد العربية على العالم، نسبة مقدارها 57.2% عام 1998 مقابل 49% عام 1986. وهذه النسبة في ازدياد بشكل متواصل منذ الثمانينات، وقد بلغت بالمتوسط 60% للفترة 1993-1996 مقابل 51% للفترة 1986-1989. وفي عام 1998، أظهر انكشاف إجمالي البلاد العربية ككتلة على الخارج نسبة 51.6%، أي انخفاض في حدود 6 نقاط مئوية فقط.

ويختلف دور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي من بلد عربي إلى آخر حسب موارده الاقتصادية ومستوى انفتاحه وسياساته الاقتصادية المتبعة. وتدل الإحصاءات الواردة في جدول رقم (1) أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1998 تراوحت بين نسب مرتفعة لكل من الإمارات (124%)، موريتانيا (121%)، جيبوتي (109%)، قطر (105%)، سلطنة عُمان (73%)، والأردن (72%)، ونسب متدنية لكل من مصر (21.6%)، السودان (24.6%)، المغرب (36%)، الجزائر (37%) وسوريا (46%). وقد ازدادت بشكل ملحوظ في قطر. ولا يختلف ترتيب الدول كثيراً إذا ما اعتمدنا انكشاف البلاد العربية على الخارج من غير الدول العربية. وفي حين تبدو مصر والجزائر بين البلدان الأقل تأثراً بتجارتها مع البلاد العربية الأخرى في نسبة انكشافها على العالم، فإن كل من البحرين والأردن يعتبران الأكثر تأثراً.

وسجلت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية تراجعاً عام 1998 من نسبة 32.5% عام 1997 إلى 26.9% عام 1998. وهذه النسبة مرتفعة لكل من الإمارات (65.3%)، وموريتانيا (57.3%)، وقطر (52%)، وكانت النسبة منخفضة لكل من لبنان ومصر (4%)، والسودان (5.8%)، والمغرب (13.5%)، وسوريا والأردن (19.5%). وبشكل عام، تشكل الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة مرتفعة في الدول النفطية وذلك بسبب كبر حجم الإنتاج البترولي.

وبالنسبة للواردات، فقد كانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة لكل من جيبوتي (90%)، موريتانيا (63%)، الإمارات (58.6%)، الأردن (52%)، قطر (54%)، والبحرين (44%). وكانت النسبة منخفضة لكل من الجزائر (18%)، والسودان (18.8%)، ومصر (17.8%)، والمغرب (22%).

وبالاعتماد إلى مؤشرات أخرى للتجارة الخارجية، يلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الواردات لمجموع الدول العربية قد بلغت 0.89% عام 1998، أي أنه مقابل كل دولار تم جنيه من التصدير قابله حوالي 1.13 دولار من الاستيراد، وباستثناء الصادرات البترولية بلغت النسبة 0.41، أي أنه مقابل كل دولار تصدير استوردت الدول العربية 2.4 دولاراً. وقد اختلفت هذه النسبة من بلد عربي إلى آخر. فشكّلت نسب عالية لكل من السعودية والكويت وسلطنة عُمان وقطر والجزائر واليمن والإمارات وليبيا، وهي في الأساس دول تتمتع بموارد نفطية هامة استفادة

من تحسّن أسعار النفط عامي 1996 و1997. وشكّلت نسب منخفضة في لبنان وجيبوتي ومصر والأردن والسودان، فيما شكّلت نسبة 69% في تونس و60% في المغرب.

3- التجارة العربية البينية

ما زال من السابق لأوانه رصد أثر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية. وتختلف إحصاءات صندوق النقد الدولي عن الإحصاءات العربية بالنسبة لاتجاهات هذه التجارة، حيث تشير إلى تراجع في التجارة العربية البينية قدره 2.1% عام 1998، فيما تظهر أرقام صندوق النقد العربي تحسناً في هذه التجارة مقداره 4.6%. وقد شكّلت الصادرات البينية نسبة 10% من إجمالي الصادرات العربية عام 1998، مقابل 8.7% عام 1997. ولا يجوز اعتبار هذه النسبة واقعية أصلاً، للأسباب التي تم ذكرها في التقارير السابقة، وهي:

- هناك نسبة لا بأس بها من التجارة البينية بين الدول العربية المجاورة لا تدخل ضمن الإحصاءات الرسمية لتمثيلها تجارة غير رسمية.
- إن إحصاءات العراق لا تعكس الواقع الاقتصادي في حال كانت الظروف السياسية طبيعية، على الرغم من عودة جزء من النفط العراقي إلى السوق الفورية العالمية.

إن إجمالي الصادرات العربية تتضمن صادرات البترول والغاز التي تخضع لاعتبارات خاصة عالمية وتقرر أسعارها في الأسواق العالمية. وبحسب الإحصاءات، فإن نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية من دون احتساب صادرات البترول للدول المصدّرة للنفط قد بلغت حوالي 27.1% عام 1996 وفي المتوسط 29% للأعوام 1990-1995. وتراجعت في عام 1997 إلى نسبة 25.4% وفي عام 1998 إلى نسبة 22% بحسب ما هو مبين في الجدولين رقم (1) ورقم (2). وإذا قارنا بين نسب الصادرات العربية البينية بدون صادرات البترول ومعها لعام 1998 بالنسبة للأقطار المصدّرة للنفط نجد أن النسب تختلف: السعودية 41% مقابل 13%، الكويت 33% مقابل 4.2%، قطر 20.9% مقابل 7.9%، سلطنة عُمان 81.5% مقابل 21.2%، ليبيا 45% مقابل 7.3%، وسوريا 60.4% مقابل 11.8%.

إن وسائل النقل بين بلاد المغرب والمشرق العربي ليست متوافرة بطرق منتظمة وبأسعار مقبولة مما يحد من التبادل التجاري البيني. لذا نجد أن نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية بين بلاد المشرق العربي والمغرب العربي تتسم بالانخفاض. وباستثناء السعودية والمغرب اللتان تتمتعان بنشاط تجاري لافت، فإن الصادرات البينية يقع معظمها في إطار البلدان المجاورة.

وتتسم التجارة العربية البنية بصفة التركيز التبادلي على محاور. فتشير الإحصاءات إلى ارتفاع هذه التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك الأمر بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي وبوجه خاص تونس والمغرب اللتان تتمتعان بتنوع في اقتصادهما. ويشير هذا الأمر إلى أن التجمعات الإقليمية العربية التي أنشأت مثل اتحاد المغرب العربي واتحاد دول مجلس التعاون الخليجي، كان لديها مقومات المضي في مشاريع مناطق حرة لو وجد القرار السياسي والآليات المناسبة للمضي بذلك. وتتوجه ثلاث صادرات دول المغرب العربي للعالم العربي إلى الشريك المغربي نفسه، بينما تذهب ثلاثة أرباع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للعالم العربي إلى دول مجلس التعاون الخليجي (متضمناً مكوّنات النفط). وفيما يخص بلدان المشرق العربي (لبنان، سوريا، الأردن، مصر والسودان)، فإن الأسواق العربية لديها أكثر تنوعاً، وتشكّل أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 55% من إجمالي صادراتها إلى العالم العربي.

وحيث أن الاقتصاديات العربية تختلف بشكل كبير من حيث الدخل القومي والقوة الشرائية، مما يجعل الإحصاءات تعكس حجم السوق أكثر من القوة الفعلية للتبادل التجاري، تشير إحصاءات صندوق النقد الدولي باستخدام مقياس مقارن وهو "معدلات التكتيف التجاري"، لمعرفة أهمية الأسواق العربية المختلفة لصادرات دولة عربية ما بمعزل عن حجم السوق، بأن التجارة العربية البينية هي الأقوى بالنسبة لاقتصاديات دول المشرق العربي بنسبة 4 إلى 1، وأن متوسط معدل التكتيف التجاري لصادرات اقتصاديات دول المشرق العربي إلى الدول العربية بلغ 12.2 عام 1995 مقابل 2.9 لدول المغرب العربي و3.5 لدول مجلس التعاون الخليجي، بحسب الجدول رقم (7).

وتجدر الملاحظة أنه ثمة اختلاف في إحصاءات التجارة الخارجية للبلدان العربية بين المصادر الدولية والإقليمية والرسمية مما يجعل احتسابها بنسب دقيقة غير ممكن. ويستوجب هذا الأمر تجميع الإحصاءات التي تعكس بصورة واضحة طبيعة العلاقات والتبادل التجاري بين

الدول العربية. وهذا يتطلب العمل على تحسين أنظمة الإحصاء في الدول العربية من خلال توحيد المقاييس والتعريف بها.

ثانياً - تطلعات القطاع الخاص في ظل توجهات السياسات الاستثمارية

1- نظرة عامة

يشكل الاستثمار ركناً رئيسياً في عملية بناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. فإلى جانب العمل القائم في المحور التجاري، من المنتظر أن يتأتى النمو في التبادل التجاري بين الدول العربية من زيادة الاستثمارات، وذلك إما من خلال تعبئة المدخرات المحلية أو من خلال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. والمطلوب في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تطبيق التدابير الضرورية لتيسير التجارة والاستثمار معاً، والعمل على تأمين أفضل الظروف لنمو الاستثمارات بالشكل الذي يحفظ التوازن بين أوضاع التنمية للدول العربية وبين المصالح العربية المشتركة، في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

ويحظى الاستثمار باهتمام بالغ على المستوى الدولي. وتضغط الشركات عابرة القوميات على الدول الصناعية باتجاه إيجاد نظام دولي بشأن معاملة الاستثمارات. وتتصدى لهذا التوجه عدد من الدول النامية. كذلك يطرح على بساط البحث على مستوى منظمة التجارة العالمية العلاقة المتبادلة ما بين الاستثمار والتجارة وما يرشح عنها من تأثيرات على مستوى حرية المنافسة، وما يتعارض مع هذه الحرية المنصوص عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وتواجه السياسات الحكومية في هذا المجال نقاشات حادة. وعلى الرغم من السعي المتواصل لسن قوانين بهذا الخصوص، لم يرشح إلى الآن أي التزامات، باستثناء ما نصت عليه جولة أوروغواي لجهة دراسة مدى اتفاق إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مع اتفاقية "الجات"، وبالتحديد ما يتعلق بالالتزام بنفس معاملة الاستثمارات الوطنية وفيما يتعلق بالحظر العام للقيود الكمية.

وكان مؤتمر سنغافورة الوزاري، قد طرح تضمين المفاوضات المقبلة مواضيع الاستثمار والتجارة ومواضيع التجارة وسياسة المنافسة انطلاقاً من علاقتها باتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، ذلك أن هذه الاتفاقية لا تتضمن أحكاماً واضحة عن الممارسات المقيدة

للتجارة، في الوقت الذي بات واضحاً بأن أي توسيع للقواعد التجارية المتعددة الأطراف لتشمل تدابير الاستثمار سيكون مرهوناً بالتفاوض على قواعد متعددة الأطراف بشأن سياسة المنافسة.

وتدعو جولة أوروغواي تحت اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، إلى إلغاء بعض التدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة، والتي كانت قد لجأت إليها البلدان المختلفة في سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لأهداف سياستها الإنمائية، بما في ذلك البلدان النامية، في سبيل رأب العجز في الميزان التجاري أو إعطاء مزايا تنافسية للمشروعات المقامة على أراضيها. وسوف تلتزم الدول العربية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية بإزالة ما قد يكون لديها من تدابير تتعارض مع الاتفاق رغم أهمية الاعتبارات الاقتصادية التي قد تنتج عن ذلك (اعتبارات توازن التجارة أو النقد الأجنبي أو اعتبارات تشجيع الصناعات أو منتجات معينة). ويذكر أن هذه الإجراءات بالإضافة إلى تشكيلها جزءاً من إستراتيجية إنمائية شاملة في البلد المضيف، قد لعب بعضها ولاسيما تدابير الحوافز واشتراطات الأداء دوراً في الرقابة على الممارسات المضادة للمنافسة أو المنافسات المقيدة للتجارة بدلاً من اللجوء إلى مقاضاة الشركات بموجب قوانين بهذا الخصوص. وبالتالي كانت الأداة النازمة لتحقيق توازن بين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التوازن بين مصالح البلد المضيف ومصالح المستثمر. وسوف يؤدي إلغاؤها إلى فتح الأسواق الوطنية على مصراعها للاستثمارات الأجنبية ويسمح بالمزيد من التدخل في السياسات الوطنية.

ومن أهم ما تتضمنه هذه الإجراءات اشتراط المحتوى المحلي في المنتجات، أو اشتراطات التصنيع أو اشتراطات الأداء التصديري. وبعض هذه الاشتراطات تؤدي إلى آثار تشويهية وتقييدية في التجارة بشكل عام، بما في ذلك التجارة البينية بين البلاد العربية. وبالمقابل قد يؤدي بعض من هذه الإجراءات إلى خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر بالسماح لمنتجاته بأشكال من الدعم مما قد يشكّل اختراقاً لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وكنا قد أشرنا في هذا السياق في دراسة سابقة على ضرورة إلغاء نظام الدروباك بين الدول العربية، وهو اشتراط تصديري نظراً لما يؤديه هذا النظام على مستوى اختراق منتجات أجنبية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستفادة من الإعفاءات التي تجيزها بما يتناقض مع المشروع العربي القومي المعني بتطوير الإمكانات العربية، هذا علماً بأن الحفاظ على هذا النظام تجاه الخارج قد تكون له أهميته على مستوى التنمية المحلية للدول العربية على صعيد جلب الاستثمارات.

والمطلوب، في هذا السياق، تنفيذ هذه الإجراءات بنداً بنداً ودراسة أبعادها المختلفة على الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وبإمكان القيمين على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الاستفادة من الكتب والمقالات والنقاشات العديدة التي جرت على هذا المستوى على مدى أكثر من نصف عقد، والاستعانة من هذه المراجع الهامة بتنفيذ مجمل إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تؤدي إلى اختلالات وتشوهات في العلاقات التجارية التنافسية، ومحاولة التداول بتأثيراتها على مستوى تنمية المقدرات والإمكانيات القائمة لهذه المنطقة بالشكل الذي يؤمن أفضل الظروف التنافسية وتأمين التخصص الإنتاجي المطلوب والتوزيع الأمثل للموارد.

وقد نكون قد تأخرنا كثيراً في طرح هذا الموضوع على بساط البحث، ذلك أن مجمل نصوص هذه الإجراءات المشوّهة للتجارة موجودة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، التي دعت إلى إزالة هذه الإجراءات في البلدان النامية خلال 5 سنوات عند إنشائها. وربما أصبح ضرورياً الاستعجال في وضع مجمل هذه الإجراءات على بساط البحث ضمن أجهزة جامعة الدول العربية، في سبيل خلق الظروف التنافسية المساندة لعملية إزالة التعريفات الجمركية وغير الجمركية وكل القيود التي تحد من حرية المنافسة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد يكون مفيداً إنشاء لجنة مختصة لمناقشة إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والنظر في الآثار التشويهية والتقييدية للتجارة بين الدول العربية ما يمكن أن تؤدي إليه من خلق تدفقات تجارية أو تدفقات مدعومة، ولاسيما دراسة جميع الاشتراطات التالية:

اشتراطات المكونات المحلية، والأداء التصديري، وتوازن التجارة، والمبيعات المحلية، والتصنيع، والتفويض في بيع المنتجات، والقيود على التحويل إلى الخارج، ونقل التكنولوجيا، والترخيص ورأس المال المحلي.

وليست جميع الحوافز والتدابير المشجعة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من محظورات اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة. فآلي جانب المتطلبات والاشتراطات التي تكلمنا عنها والتي وضعت في سبيل خدمة أوضاع التنمية في الدول العربية، تتخذ الحكومات العربية تدابير عدة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أراضيها، من خلال الحوافز الضريبية، والقروض، وتقديم الخدمات بشروط تفضيلية وغير ذلك. ويقال أيضاً أن اشتراطات الأداء التصديري لا تزال ممكنة في وجود اتفاقات منظمة التجارة الدولية، على الرغم من حظرها في الاتفاق بشأن الدعم والتدابير التعويضية الذي يشير بوضوح إلى الدعم المرتبط بالأداء

التصدير واشترطات المصادر المحلية. وبإمكان البلدان المضيفة الإبقاء على تدابير كثيرة أخرى قد تبدو مثيرة للخلاف وذلك لعدم وجود حظر قانوني صريح عليها. وهذه الإجراءات يجب دراستها بشكل واضح كي لا تكون عرضة للانتقاد في مكان آخر مع اتفاقية "الجات"، إن في مجال الدعم والوقاية أو في مجال التزامات اتفاقية الخدمات.

وليومنا هذا تمت معالجة مجمل هذه الحوافز في إطار السياسة الوطنية الضيقة للأقطار العربية. وقد يكون من المفيد الولوج الآن إلى معالجة هذه الحوافز في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لمعرفة مدى الضرر الذي تسببه على حرية التجارة وواقع المنافسة بين الدول العربية. ويذكر أن أنظمة التكامل الإقليمي تقوم بوضع اشتراطات بواسطة قواعد المنشأ التي تحدد مستوى المحتوى المحلي من القيمة المضافة اللازم لاستحقاق المعاملة التفضيلية.

2- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية

تشكل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية أهم الاتفاقيات في سبيل تنمية الاستثمارات العربية البينية. وفي سبيل تفعيلها. لا بد من العمل على إزالة الحواجز المصطنعة أمام الاستثمارات العربية أو الحواجز التي تشوّه التجارة، وتقليل الحواجز أمام توطن فروع الشركات بالسماح في ممارسة العمل الحر وفي إنشاء المشروعات وإدارتها وفقاً لشرط المعاملة الوطنية، بالإضافة إلى التوسع في مبدأ المعاملة الوطنية لتطال قطاعات جديدة في الاقتصاد الوطني. كذلك تعزيز إجراءات تسوية المنازعات بتقديم الدعم لمحكمة الاستثمار العربي وما يستتبع هذا الأمر من تخفيف للتكلفة، بالإضافة إلى وضع قواعد في سبيل تقليل وإزالة آثار تشويه التجارة التي تنتج عن بعض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

ونتفق مع جامعة الدول العربية حول أهمية إعلان قيام منطقة الاستثمار العربية بالتوازي مع المضي قدماً في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفيما يجب اتخاذه بعين الاعتبار، في السعي إلى التدفقات التي تقود إلى إنتاجية أكبر، ووضع شروط حول حرية التحويل يرضى مصلحة الدول النامية، وحول حظر بعض القطاعات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي ووضع الاستثناءات المناسبة ووضع حد أدنى زمني لمدة استثمارات الحافظة، ووجوب خلق إطار اشتراطي يجذب الاستثمارات. وندعو إلى البدء بتحقيق الأهداف التكاملية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال عقد اتفاقيات عربية تسمح بتوطين الاستثمارات على مستوى قطاعي يكون دافعاً للتنمية الاقتصادية الإقليمية. وكنا قد طرحنا في دراسة سابقة موضوع قيام اتفاق

حول البتروكيماويات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يكون عماد هذه المنطقة على غرار صناعات الفحم والصلب والحديد في الاتحاد الأوروبي. ويبقى هناك ضرورة في سبيل الاستفادة المثلى من قيام هكذا اتفاق تحسين أوضاع البحث والتطوير في البلاد العربية ومستوى المهارات البشرية.

وإذ نوافق جامعة الدول العربية على ضرورة عقد ندوة حول أوضاع المنافسة، ندعو إلى دراسة جدوى تبني وإقرار تشريعات وسياسات المنافسة، بالنظر إلى إلزامية هذه القوانين، وخصوصاً إذا لم تدرس من مجمل جوانبها ولم تفسر بالشكل الصحيح وبالإطار المناسب، مما قد يعطل الأهداف المرجوة من عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الساعية إلى التوازن بين حماية مقدراتها وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصاً في ظل ارتباط موضوع المنافسة بعدة أبواب منها تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وإجراءات مكافحة الإغراق، واتفاق الدعم والتدابير التعويضية، واتفاق الوقاية، واتفاق الخدمات، وغيرها. وقد يكون من المفيد أيضاً النظر في أبعاد إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى جانب ما يقترح على صعيد أوضاع المنافسة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن يجري العمل على خلق الإطار الاشتراطي الذي يجذب تدفقات رأس المال ذي المحتوى التكنولوجي، مع مراعاة مسألة التوافق مع الاتفاقية المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

3- دور القطاع الخاص في المجال الاستثماري

إن الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وكذلك اتفاقات ضمان الاستثمارات العربية تهيئ المناخ العام في الوطن العربي لعملية الاستثمار، ولكنها لا تكفي لتحريكه أو تؤمن استمرار تدفقه. والمطلوب من الحكومات العربية النظر إلى أمور الاستثمار العربي بعيداً عن الحساسيات الوطنية. فالمستثمر العربي يحق له أن يكون مسيطراً على مشروعه الاستثماري إدارة وتنفيذاً وتشغياً وتصرفاً خلال الفترة الزمنية للمشروع. ولا شك بأن الإصلاحات التي تمضي بها الدول العربية على هذا الصعيد تدعو إلى التناؤل. كذلك لا بد من خلق الأسواق المالية وأسواق الأسهم لتأمين مشاركة عربية أوسع وتطوير فرص استثمارية أكبر واستجابة أفضل لمنطق السوق، وتوزيع أمثل للاستثمارات، بالإضافة إلى العمل على تجميع المصارف العربية في سبيل القيام بدورها في عملية التمويل.

لا شك أن الدور الرئيسي المتاح الآن على الساحة الاستثمارية العربية هو من نصيب القطاع الخاص وإمكانياته الاستثمارية. ورؤوس الأموال الفردية قادرة على خلق العديد من القواعد الصغيرة والمتوسطة، التي ستكون في الأمد المتوسط نواة لمشروعات الإنتاج الكبير وسنداً لنجاحها. وعلى الحكومات تأمين الظروف الملائمة لنجاح استثمارات القطاع الخاص.

وإذا كان المحور الاستثماري هو من الأركان الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فثمة أركان أخرى لا تقل أهمية ولاسيما التمويل والنقل والسياسات الاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى. وجميعها تحتاج إلى تفعيل من خلال إستراتيجية عربية تدور حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وكان مجلس اتحاد الغرف العربية قد دعا إلى وضع دراسة وافية بهدف صياغة إستراتيجية عربية تدور حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يساهم فيها خبراء وباحثون حول تأثيرات التطورات الاقتصادية ومظاهر العولمة المختلفة وطريقة الاستفادة منها، على أن تقدّم هذه الدراسة إلى القمة الاقتصادية العربية التي سبق أن نادى بها مؤتمر الغرف العربية في دورته (35) المنعقدة في عمان خلال 1-2 تشرين الثاني 1999.

ثالثاً - تقرير القطاع الخاص حول تطبيق البرنامج التنفيذي

في سبيل استجلاء مواقف رجال الأعمال والتجار والمصدّرين العرب بالنسبة لتنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومحاولة استقراء مدى جدية التزام الدول العربية في تطبيق هذا البرنامج، ومن ثم تقديم مقترحات من وجهة نظر القطاع الخاص لتذليل العقبات القائمة وتطوير آلية المتابعة والتنفيذ بشأنه، قامت الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بتعميم استبيان شامل بهذا الخصوص على الغرف العربية لتعميمه على المعنيين من المنتسبين إليها. كذلك قامت الأمانة العامة بإجراء اتصالات مع بعض المؤسسات العربية العاملة في مجال النقل في بيروت، ولاسيما شركة نقلات الجزائري.

وفي ما يلي استعراض لأهم النقاط التي تم التوصل إليها، والتي تتدرج تحت العناوين التالية: شهادات المنشأ، الالتزام بالتخفيضات الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية، والعقبات في مجال النقل.

1- شهادات المنشأ

تبيّن بأن الدول العربية تلتزم بشهادة المنشأ العربية وتطبيقها، وأن العديد من التجار باتوا يلجأون إليها. لكن هناك مشكلة في استيفاء الشروط. فكثيراً ما توجد أخطاء في طريقة إصدار هذه الشهادة، بالإضافة إلى وجود مشكلة في تفسيرها. ففي شهادة المنشأ العربية بنود يجب التمييز بينها بشكل صحيح، وأحياناً لا يجري ذلك وتكون طريقة الإصدار خاطئة، نظراً لعدم وجود تدريب كاف لدى الموظفين حول كيفية إصدار الشهادة. وبالتالي فإن الكثير من شهادات المنشأ العربية لا تستوفي الشروط نتيجة مثل هذه الأخطاء وبالتالي لم يؤخذ بها. وأحياناً تأتي بضائع قيمتها بالدولار الأميركي وليس بالعملة المحلية.

ويحصل أن تكون مشكلة في طريقة تنفيذ بنود القيمة المضافة 40% عند باب المصنع. فأحياناً لا يكون واضحاً بأن هذه القيمة المضافة عند باب المصنع، بمعنى أنه يجري جمع سعر الشحن مع سعر البضاعة، فلا تستفيد الشهادة من الإعفاءات. وجاء في رد مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية على الاستبيان بأن الدول العربية عموماً تلتزم بشهادة المنشأ العربية إلا أن المعلومات المسجلة في شهادة المنشأ قد لا تكون كاملة في معظم الأحيان.

وتجري المطالبة بضرورة تضمين النقل الداخلي في القيمة المضافة. وأشار إلى أنه عندما تنتقل بضائع من مستودع في القاهرة إلى ميناء في الإسكندرية لا يعتبر هذا النقل ضمن القيمة المضافة على الرغم من كون الاستخدام وطني، إن لجهة استخدام شاحنة مصرية وعامل مصري ومازوت مصري، وهذا يحول دون استفادة عدد من الأصناف.

وعموماً، يطلب فقط شهادة منشأ وفاتورة بالنسبة للبضائع العادية. إلا أنه في بعض الحالات تطلب شهادة أخرى مثل شهادة المطابقة للمواصفات والمقاييس للدول المستوردة، بالإضافة إلى الشهادات الصحية والمختبرية بحسب نوع البضاعة، كما هو الحال في السعودية.

ويجري التصديق على الشهادة والفاتورة. والتصديقات تختلف بحسب كل بلد عربي، وبحسب نوع البضاعة. مثلاً بالنسبة إلى لبنان، التصديقات الحكومية قد تطول، وفي السعودية فإن مطلق شهادة لبضاعة مستوردة من لبنان تحتاج إلى تصديق غرفة التجارة والصناعة ووزارة التجارة والقنصلية السعودية. وإذا لم يتم التصديق من القنصلية لا يستفاد من الإعفاء، وإذا أتى مستند يحتاج إلى تصحيح يجري تعطيل الشاحنة أو الحاوية. والمطلوب أن يجري التصديق بناء على الفاتورة. وعموماً في كل الدول العربية ثمة حاجة إلى تصديق قنصلية البلد المتجهة إليه البضاعة. وهكذا فإن إجراءات التصديق تكون متعددة عادة، وبالتالي هناك من يقترح اعتماد

مركز واحد لإجراء كافة التصديقات one stop shop في كل دولة عربية بسبب الإعاقة غير المجدية التي يمثلها الانتظار لدى الدوائر المعنية. وأشار إلى أساليب أخرى مستخدمة في بعض دول العالم، حيث يجري تحصيل الرسم القنصلي مثلاً في نهاية الشهر بإرسال فاتورة للتاجر. كذلك أشير إلى طرق أخرى حديثة في تحصيل الرسم للقنصلية وذلك باستخدام البريد الإلكتروني أو الفاكس حيث يجري التصريح للقنصلية التي تقوم بدورها بإرسال المتوجبات على التاجر. وبالمقابل في بعض الدول العربية قد يستغرق تصديق فاتورة من يومين إلى ثلاثة أيام من جانب الجهات المحلية، ثم تطلب القنصلية تسليم المعاملة للتصديق ويجري الحصول عليها في اليوم التالي. ويكلف هذا وقتاً ومالاً، وتصبح كلفة الفرصة البديلة في الموضوع عالية جداً.

ويلاحظ أن الرسوم على التصديقات مرتفعة وهي تعتمد على قيمة البضاعة ولا تؤخذ مقطوعة. وهذا هو الحال في لبنان وسوريا ودبي. وتعتبر الرسوم منخفضة في السعودية، كذلك فإن السعودية أكثر بلد ملتزم بشهادة المنشأ العربية ولم يتم الحصول على شهادة منشأ خاطئة من السعودية إلى الآن بحسب شهادة شركة نقل في لبنان. وقد أفيد بأن الرسوم التي تجبى على التصديقات لا يمكن اعتبارها بصورة عامة معرقة للتبادل التجاري.

2- الالتزام بالتخفيضات الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية

أفيد أنه ليس ثمة مشكلة في تطبيق التخفيضات الجمركية، طالما هناك نصوص بهذا الشأن. لكن المشكلة قد تحصل في تفسير متى يبدأ تطبيق التخفيض في الرسوم. فقد يحصل أن ترفع التعريفات الجمركية في نفس الوقت الذي ينضم فيه بلد إلى البرنامج التنفيذي، وهذا قد يخلق وضعاً يحتاج البت فيه بعض الوقت، فيما تقف البضاعة على الحدود. وأفاد مجلس الغرف التجارية الصناعة السعودية بأن المملكة العربية السعودية التزمت بالتخفيض حسب البرنامج.

وبالنسبة للاستثناءات، فهناك من يطرح ضرورة إلزالتها، كذلك فإن الرزنامة الزراعية ليس لها مبرر. ومن ناحية أخرى، هناك من يرى أن هذه الاستثناءات، ولو أنها متعددة، هي لحماية الصناعة الوطنية خصوصاً في المرحلة الراهنة.

ولا زال يعمل في بعض البلدان العربية برخص الاستيراد، ولا يدخلها صنف بدون رخصة. وهناك أنواع بضائع يمنع استيرادها إلا من قبل الدولة.

ويشار إلى أن الالتزام بالجودة والمواصفات غير مطبق في الدول العربية إجمالاً، إلا أن هذا الموضوع ينمو تدريجياً وأصبح التعامل به أمراً خاصاً بين البائع والمستهلك كأن يطلب المستهلك أو المصانع فيما بينها، الالتزام بالجودة. ولا توجد شروط تعبئة وتغليف واضحة في الدول العربية. وأشار إلى عدم وجود تعقيدات في الإجراءات المصرفية المتعلقة بالنقد الأجنبي مثلاً في السعودية ولبنان. أما تأشيرات السفر فيشكي منها الجميع.

وأفيد بأن السلع العربية تخضع لرسوم وضرائب ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية غير الضرائب التي تفرض على السلع الوطنية في بعض الدول. وقيل أن هذا الأمر يخضع أحياناً للاتفاقات الثنائية بين بلدين عربيين. كما أن هناك إجراءات تمييزية وذلك وفقاً لما تتيحه الاتفاقيات الثنائية.

3- العقبات في مجال النقل

أفادت شركة نقل عاملة في الدول العربية بأن التعقيدات في المعاملات الجمركية هي الأساس في رفع كلفة النقل، مشيرة إلى أن نسبة 60% من الكلفة الإجمالية للنقل من بيروت إلى السعودية مثلاً هي مصاريف طرقات مباشرة وغير مباشرة. وتبين بأنه لا توجد عقبات في إيجاد ناقلين وشاحنات في السعودية، وبأن المدة الزمنية لإتمام عملية عبور الشاحنات على الحدود السعودية تستغرق من ساعة واحدة إلى 48 ساعة حسب نوع البضاعة وبأن المواد الغذائية واللحوم والحيوانات الحية هي التي تتأخر، وما عدا ذلك لا تتعدى عملية العبور أكثر من 6 ساعات. أما مستوى تدريب الكوادر الفنية في السعودية على المعابر فهو جيد والتقنيات المستخدمة جيدة كذلك. لكن عملية التخليص تتعرض لكثرة الإجراءات والبيروقراطية في بعض الأحيان، وأنه من المفيد تطوير مشروعات عربية مشتركة في قطاع النقل الأمر الذي سينعكس في تنمية المبادلات التجارية البينية وزيادة الاستثمارات العربية المشتركة.

وبالنسبة للعبور من بيروت إلى عمان، فإن الوقت الذي تستغرقه الشاحنة من بيروت إلى دمشق بين 1-3 أيام مع عدد تواريخ يبلغ سبعة تواريخ. أما الرحلة بين بيروت وعمان فتستغرق بين 3-5 أيام وعدد التواريخ المطلوبة على المعاملات الجمركية في الحدود البرية 14 توقيعاً، وذلك باعتبار عدم حصول أي إشكالية.

وأفيد بأن ما يؤخّر تخليص البضاعة في قطاع النقل هي عملية المعاينة نفسها، إذ يجري فتح الحاوية وتنزيل البضاعة للتأكد منها. غير أنه بالإمكان استخدام "سكانر" Scanner لفحص البضائع من داخل الحاوية. وأشار إلى أنه في منطقة جبل علي يجري إنزال الحاوية وتكون في خلال 12 ساعة على الطائرة في مطار دبي، بينما في مرفأ بيروت أو الإسكندرية أو العقبة تستغرق هذه العملية أكثر من ذلك.

كذلك أشير إلى سوء البنية التحتية على بعض الحدود، وأنه في ظل طقس ماطر مثلاً، لا تستطيع الجمارك الكشف على البضاعة. وتضطر الشاحنة الانتظار إلى أن يتوقف المطر، وتقرّغ بعدها على الأرض لأنه لا يوجد مخازن أو سقفيات أو مستودعات. كذلك أشير إلى العدد الكبير من المعاملات المطلوب توقيعها عند المرور على الحدود، وإلى الطريقة اليدوية في كتابة الأوراق، حيث يجري التخليص الجمركي على أرومة ورق، فيما يمكن استخدام الكمبيوتر. وجرّت المطالبة بإلغاء نظام القوافل والحراسة إلا إذا كانت البضائع خطرة وتستوجب ذلك.

وبالنسبة لرسوم الترانزيت، فهي إجمالاً 4 بالألف حسب اتفاقية الترانزيت، وتصل إلى 5 بالألف في سوريا باستثناء البضائع الذاهبة إلى السعودية والعراق 2 بالألف. وجرّت المطالبة بإلغاء هذا الرسم الذي اعتبر جزءاً من الرسوم غير المبررة والمعرّقة للتبادل التجاري. وأشار إلى أهمية تطبيق إعفاءات في بلدان المرور أيضاً وليس فقط في بلد المقصد، ذلك أنه إذا ما أراد تاجر لبناني جلب بضائع من السعودية مستوفية شهادة المنشأ العربية لا يستوفي الإعفاء إلا في لبنان، وحي يمر بالأردن وسوريا يدفع رسم مرور على شاكلة رسم ترفيق ورسم مازوت الخ...

وجرّت المطالبة بضرورة تطوير اتفاقية الترانزيت العربية ومواءمتها مع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وقد يكون من الضروري عقد اجتماع للجانب الفنية لتطويرها. وأشار إلى إمكانية الانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بنقل الشاحنات وهي CMR، واتفاقية TIR الخاصة بالترانزيت. وهناك دعوة إلى إعادة النظر في اتفاقية الترانزيت العربية بما يتناسب مع المتغيرات المتسارعة على صعيد التجارة العالمية، والإسراع في إصدار دفتر المرور العربي الموحد لأهميته في تيسير النقل البري وتجارة الترانزيت وتخفيض تكاليف العبور وضماناته.

وأفيد عن تعرّض حركة النقل إلى العديد من القيود على مستوى التصدير والاستيراد. فالمستورد قد يحذّر عليه الاستيراد عبر مرفأ مجاور، إلا في حالات استثنائية. كذلك قد يفرض

في سبيل حماية المرفأ الوطني عدم مرور الحاويات عبر مرفأ بلد آخر، وقد يعني هذا بأن التاجر قد يستورد عبر مرفأ ذلك البلد وتفرغ الحاوية في شاحنات لنقلها إلى بلده، بالرغم مما يترتب على هذا الأمر من كلفة وأضرار .

وفي كثير من الأحيان تُعامل الشاحنة الوطنية غير معاملة الشاحنات العربية الأخرى. وتختلف الرسوم نتيجة اتفاقات خاصة بين الأطراف. وعلى سبيل المثال، فإن الشاحنة اللبنانية تدفع 15 دولاراً على الحدود الأردنية، بينما الشاحنة السورية تدفع 135 دولاراً. وفي عبور الحدود السعودية، فإن مصاريف الترانزيت تبلغ 108 دولاراً على الشاحنة اللبنانية والسورية والأردنية مقابل 81 دولاراً لشاحنات مجلس التعاون الخليجي.

وتتفاوت رسوم التخليص الجمركي في البلاد العربية. فمثلاً في لبنان وسوريا ومصر تعتبر هذه الرسوم مرتفعة بسبب النفقات غير المنظورة أحياناً. أما في السعودية فهي معقولة (في حدود 60 دولار)، وكذلك في دول مجلس التعاون الخليجي. وبحسب شركات نقل عاملة في البلاد العربية فإن تخليص حاوية في مرفأ العقبة يكلف حوالي 40 دولاراً، مقابل 150 دولاراً في مرفأ بيروت. ويرى مجلس الغرف السعودية بأن رسوم المخلص الجمركي في السعودية تكون مرتفعة أحياناً، وبأن إجراءات التخليص مطوّلة وكثيرة في بعض الأحيان، وأنه تفرض غرامات على التأخير وبأن من أهم أسباب التأخير نظام الحراسة والقوافل والإجراءات الأمنية والتفتيش الجمركي وكثرة الإجراءات المطلوبة، كذلك تشكّل إجراءات التحميل والتفريغ عوائق في أحيان قليلة.

وتدفع الشاحنة غرامات تأخير في الأردن على أساس الوزن بالطن. ويدفع في الإجمال في حال تأخر الشاحنة عن الخروج من البلاد بعد وصولها إلى النقطة النهائية من رحلتها حوالي 50 دولاراً كمتوسط على الشاحنة و100 دولار على البراد.

وأشير إلى أهمية توحيد الحمولات المحورية بغض النظر عن الحمولات القصوى، لكن أفيد بأن تحديد 10 طن كحمولة محورية ضئيل وذلك نظراً لكون الطرق في البلاد العربية جيدة إجمالاً. وأشير إلى ضرورة تحسين نوعية الشاحنات في الوطن العربي.

وجرت الإشارة إلى أنه لا يوجد في الدول العربية من هو مستعد للاستثمار في الشاحنات، ذلك لأن كلفة النقل يذهب معظمها نفقات على الطريق ولا يتبقى لصاحب الشاحنة أو المستثمر من

هذه العملية إلا القليل. وفيما تكلف عملية نقل الترانزيت في أوروبا لمسافات ولنقاط عبور مشابهة بين بيروت والسعودية صفراً، تبلغ تكلفة الترانزيت بين بيروت والسعودية 600 دولاراً. والمطلوب في هذه المرحلة بناء أسطول نقل بري في سبيل إقامة تجارة حرة عربية ومعظم التجارة بين الدول العربية تعتمد على النقل البري، وهذا غير ممكن في ظل الأوضاع القائمة من أجور منخفضة ورسوم مرتفعة. وفيما تملك تركيا أسطول ضخ من السيارات، لا يوجد ما يكفي من السيارات في سوريا والأردن ولبنان. في لبنان مثلاً قيل أن عدد السيارات التي تعمل في النقل الخارجي لا يتعدى 400 شاحنة. وبالإجمال، لا يشكّل الموجود لدى الدول العربية شيء بالنسبة لعدد الشاحنات الموجودة في الدول الأوروبية.

وفي الختام، جرى التأكيد على أن تطبيق البرنامج التنفيذي يتعدى الإعفاءات الجمركية والمطلوب في المقام الأول إيجاد حدود مفتوحة وإلغاء الرسوم غير الجمركية التي هي العائق الأساسي. كذلك إجراء التسهيلات الحدودية لتخفيض وقت الانتظار على الحدود وإلغاء عمليات الترفيق غير الضرورية، وكذلك تحسين الظروف في مراكز الحدود إن لجهة الجمارك والأمن العام أو الأمور الصحية وغيرها.

وأشير إلى أن الوضع الإعلامي للبرنامج التنفيذي ضعيف، ولا يوجد وعي كاف عند التجار والصناعيين بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فيقوم أحياناً التاجر باستيراد بضاعة من أوروبا فيما يستطيع شراء نفس البضاعة من بلد عربي مجاور ينتج بترخيص FRANCHISE وبنفس الجودة، أو بضاعة شبيهة لها، وذلك لعدم علمه بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة.

وهناك فكرة تدعو لإقامة مكاتب للتجارة العربية البينية بين القطاع الخاص والقطاع العام في سبيل زيادة التنسيق بين هذين القطاعين، وفيما بين الدول العربية. وأفيد بأنه ليس ثمة نقاط تجارة" في غالبية الدول العربية، وأنه يجري وضع المعلومات التجارية في متناول الشركات والصناعيين من خلال الأدلة والإصدارات وتبادل المعلومات بين الغرف التجارية.

كذلك هناك حاجة للعمل على توحيد المواصفات والمقاييس في الدول العربية، وإعطاء معاملة خاصة للدول العربية الأقل نمواً، والربط المنسق بين عملية الإنتاج وتبادل السلع على أساس مبدأ المزايا النسبية، وتقليص القوائم السلعية المستثناة والتركيز على تحقيق مبدأ الشفافية لقواعد المنشأ.

جدول رقم (1)
بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية 1998*
(مليون دولار)

البلد	الصادرات العربية	الصادرات البينية	نسبة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات (%)	الصادرات الاجمالية	الناتج المحلي	نسبة الصادرات الى نسبة الناتج المحلي (%)	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	نسبة التجارة الخارجية الى اجمالي التجارة (%)	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي	نسبة الصادرات الى اجمالي الناتج المحلي (%)	الميزان	نسبة الصادرات الى اجمالي الناتج المحلي (%)	نسبة نمو الصادرات الى نمو الواردات (%)
الأردن	658.0	1473.0	44.7	7386.0	19.9%	3829.0	5302.0	71.8%	18.9%	38.5%	1473.0	3829.0	44.7%	-2356.0	51.8%	38.5%	
الإمارات	1706.0	30360.0	5.6	46471.0	65.3%	27213.0	57573.0	123.9%	117.2%	111.6%	10260.0	27213.0	8.5%	3147.0	58.6%	111.6%	
البحرين ⁽¹⁾	549.0	1576.0	34.8	6388.0	24.7%	2826.0	4402.0	68.9%	54.4%	55.8%	800.0	2826.0	70.7%	-1250.0	44.2%	55.8%	
تونس	389.0	5743.0	6.8	20054.0	28.6%	8331.0	14074.0	70.2%	65.4%	0.67	70.0	5673.0	6.9%	-2588.0	41.5%	68.9%	
الجزائر	248.0	9110.0	2.7	47355.0	19.2%	8500.0	17610.0	37.2%	35.8%	107.2%	5970.0	3140.0	7.9%	610.0	17.9%	107.2%	
جيبوتي	0.0	131.0	0.0%	698.0	18.8%	632.0	763.0	109.3%	-	0.46	131.0	632.0	0.0%	-501.0	90.5%	20.7%	
السعودية	6100.0	(1)46830.0	13.0	128882.0	36.3%	(4)41578	88408.0	68.6%	62.4%	112.6%	31980.0	14850.0	41.1%	5252.0	32.3%	112.6%	
السودان	245.0	596.0	41.1	10266.0	5.8%	1925.0	2521.0	24.6%	17.0%	0.01	596.0	1925.0	41.1%	-1329.0	18.8%	31.0%	
سوريا	185.0	(1)2890.0	60.4	14784.0	19.5%	(4)3895.0	6785.0	45.9%	44.2%	74.2%	132.0	1570.0	11.8%	-1005.0	26.3%	74.2%	
الصومال	138.0	182.0	75.8	0.0	-	337.0	519.0	-	-	0.33	182.0	337.0	75.8%	-155.0	-	54.0%	
العراق	126.0	2798.0	4.5	79530.0	3.5%	856.0	3654.0	4.6%	4.1%	1.68	6790.0	2798.0	3.5%	1942.0	1.1%	326.8%	
عمان	1108.0	5220.0	21.2	14193.0	36.8%	5183.0	10403.0	73.3%	55.4%	100.7%	3860.0	5183.0	81.5%	37.0	36.5%	100.7%	
قطر	397.0	5010.0	7.9	9662.0	51.9%	5200.0	10210.0	105.7%	96.7%	0.26	3110.0	1900.0	20.9%	-190.0	53.8%	96.3%	
الكويت	398.0	9586.0	4.2	25169.0	38.1%	8169.0	17755.0	70.5%	64.9%	117.3%	8390.0	1196.0	33.3%	1417.0	32.5%	117.3%	
لبنان	341.0	716.0	47.6	16168.0	4.4%	7060.0	7776.0	48.1%	42.2%	10.1%	716.0	7060.0	47.6%	-6344.0	43.7%	10.1%	
ليبيا	466.0	(1)7175.0	7.3	35053.0	20.5%	(4)4768	11944.0	34.1%	31.3%	150.5%	6140.0	1035.0	45.0%	2407.0	13.6%	150.5%	
مصر	453.0	3131.0	14.5	82710.0	3.8%	14740.0	17871.0	21.6%	20.4%	21.2%	1260.0	1871.0	24.2%	-11609.0	17.8%	21.2%	
المغرب	321.0	4877.0	6.6	36126.0	13.5%	8117.0	12994.0	36.0%	32.9%	1.42	4877.0	4877.0	6.6%	-3240.0	22.5%	60.1%	
موريتانيا	5.0	556.0	0.9	970.0	57.3%	615.0	1171.0	120.7%	116.5%	2.56	556.0	556.0	0.9%	-59.0	63.4%	90.4%	
اليمن ⁽⁴⁾	167.0	1511.0	11.1	5208.0	29.0%	2187.0	3698.0	71.0%	55.4%	69.1%	1420.0	91.0	0.0	-676.0	42.0%	69.1%	
المجموع	14000.0	82576.0	(2)10.1	587073	(2)26.9	155961.0	295433.0	(2)57.2	(2)51.6	(2)88.7	81370.0	64891.0	(2)22.0	-16490.0	(2)30.3	(2)88.7	

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999.

* تختلف الصادرات العربية البينية بحسب صندوق النقد الدولي بشكل لافت عن إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فتبلغ لسوريا 802 مليون دولار مقابل 185 مليونا، وللسعودية 4231 مليون دولار مقابل 6100 مليونا، ولعمان 191 مليون دولار مقابل 1108 مليونا، وغيره.

(1) دون احتساب كامل صادرات النفط.

(3) ما عدا صادرات العراق والصومال واليمن وجيبوتي.

(4) إحصاءات صندوق النقد الدولي، اتجاهات إحصاءات التجارة الخارجية، الأول (سبتمبر) 1999.

(2) غير مكتملة.

جدول رقم (2)

بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية 1997*

(مليون دولار)

البلد	الصادرات العربية	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات (%)	الناتج المحلي	نسبة الصادرات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	صادرات البترول	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية (%)	نقص البترول (2)	إجمالي الواردات	إجمالي التجارة	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي (%)	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي (%)	الميزان	نسبة الصادرات	نسبة نمو
الأردن	782.0	1505.0	52.0	6976.0	21.6%	-	1505.0	52.0%	1505.0	4102.0	5607.0	80.4%	58.8%	-2597.0	26.7%	
الإمارات	1911.0	34013.0	5.6	49334.0	68.9%	15270	18743.0	10.2%	18743.0	26614.0	60627.0	122.9%	53.9%	7399.0	127.8%	0.83
البحرين ⁽¹⁾	556.0	1669.0	33.3	6349.0	26.3%	1200.0	469.0	118.6%	469.0	2618.0	4287.0	67.5%	41.2%	-949.0	63.7%	1.58
تونس	422.0	5569.0	7.6	18934.0	29.4%	100.0	5469.0	7.7%	5469.0	7966.0	13535.0	71.5%	42.1%	-2397.0	69.9%	0.29
الجزائر	231.0	13820.0	1.7	47869.0	28.9%	8800.0	5020.0	1.2%	5020.0	8130.0	21950.0	45.8%	16.9%	5690.0	170.0%	
جيبوتي	0.0	128.0	0.0	656.0	19.5%	-	128.0	0.0%	128.0	602.0	730.0	111.3%	91.8%	-474.0	21.3%	1.67
السعودية	6354.0	61560.0	10.3	146494.0	42.0%	48220	13340.0	47.6%	13340.0	40842.0	102402.0	69.9%	27.9%	20718.0	150.7%	0.61
السودان	203.0	594.0	34.2	10109.0	5.9%	-	594.0	34.2%	594.0	1580.0	2174.0	21.5%	15.6%	-986.0	37.6%	
سوريا	276.0	4026.0	6.9	16239.0	24.8%	1970	2056.0	13.4%	2056.0	6024.0	10050.0	61.9%	37.1%	-1998.0	66.8%	
الصومال	131.0	178.0	73.6	-	-	-	178.0	73.6%	178.0	216.0	494.0	-	-	-138.0	56.3%	
العراق	104.0	2331.0	4.5	78856.0	3.0%	4590	2331.0	4.5%	2331.0	765.0	3096.0	3.9%	1.0%	1566.0	304.7%	
عمان	976.0	6515.0	15.0	15800.0	41.2%	6180.0	335.0	291.3%	335.0	4959.0	11474.0	72.6%	31.4%	1556.0	131.4%	0.55
قطر	304.0	4652.0	6.5	9193.0	50.6%	4606.0	46.0	660.9%	46.0	4010.0	8662.0	94.2%	43.6%	642.0	116.0%	0.39
الكويت	408.0	14278.0	2.9	30206.0	47.3%	13467.0	811.0	50.3%	811.0	8246.0	22524.0	74.6%	27.3%	6032.0	173.1%	
لبنان	315.0	642.0	49.1	14865.0	4.3%	-	642.0	49.1%	642.0	7457.0	8099.0	54.5%	50.2%	-6815.0	8.6%	27.36
ليبيا	987.0	9716.0	10.2	33994.0	28.6%	8910.0	806.0	122.5%	806.0	5468.0	15184.0	44.7%	16.0%	4248.0	177.7%	
مصر	496.0	3921.0	12.6	75484.0	5.2%	1720.0	2201.0	22.5%	2201.0	14059.0	17980.0	23.8%	18.6%	-10138.0	27.9%	1.38
المغرب	296.0	4659.0	6.4	33514.0	13.9%	-	4659.0	6.3%	4659.0	7856.0	12515.0	37.3%	23.4%	-3197.0	59.3%	
موريتانيا	5.0	525.0	0.9	1044.0	50.3%	-	525.0	0.9%	525.0	601.0	1126.0	107.8%	57.6%	-76.0	87.3%	
اليمن	94.0	2529.0	3.7	5786.0	43.7%	2040.0	489.0	19.2%	489.0	2039.0	4568.0	78.9%	35.2%	490.0	124.0%	0.79
المجموع	14851.0	172830.0	(2)8.7	601702.0	(2)32.5	117073.0	60347.0	(2)25.4	60347.0	154254.0	327084.0	(2)61.6	(2)56.5	(2)29.1	111.4%	18576.0

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999.

* إحصاءات التجارة الخارجية لكل من السعودية وسوريا وليبيا هي إحصاءات صندوق النقد الدولي، اتجاهات إحصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 1999.

(1) دون احتساب كامل صادرات النفط.

(2) ما عدا صادرات العراق والصومال وجيبوتي واليمن.

جدول رقم (3)

الصادرات العربية البينية عام 1998*

(مليون دولار أمريكي)

الصادرات من إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن	22.0	-	-	-	-	134.0	23.6	42.2	-	؟	7.3	9.1	-	26.1	11.8	30.0	0.0	-	3.0
الإمارات	-	-	137.7	-	0.0	702.0	7.8	36.7	29.1	-	0.9	114.3	-	70.9	-	37.0	-	-	11.5
البحرين	24.9	85.0	-	-	0.0	1861.0	-	6.0	-	-	66.1	9.9	-	12.9	-	3.0	-	-	0.5
تونس	-	-	7.7	-	57.1	40.0	4.4	15.7	-	0.1	0.5	-	7.0	0.0	170.0	30.0	41.4	0.4	0.2
الجزائر	-	-	1.6	34.5	-	8.0	0.6	80.7	-	-	-	-	-	3.5	5.3	8.0	-	0.0	-
جيبوتي	-	-	14.7	-	-	26.0	-	-	0.3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10.4
السعودية	225.1	381.0	291.9	22.3	0.0	-	118.0	234.5	109.7	-	57.7	72.0	-	87.0	1.2	150.0	60.6	0.0	33.5
السودان	19.0	-	-	-	-	139.0	-	9.6	-	-	54.9	0.1	-	2.8	269.0	29.0	-	-	0.4
سوريا	15.8	29.0	5.3	2.3	1.4	83.0	5.7	-	-	-	-	3.6	9.0	46.7	16.7	52.0	0.0	-	0.6
الصومال	-	10.0	-	-	-	26.0	0.6	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.7
العراق	؟	-	-	12.4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.5	-	-	0.0	-	5.4
عُمان	-	994.0	23.8	-	-	146.0	-	-	-	-	-	-	-	2.4	-	-	-	-	0.7
قطر	31.1	149.0	47.7	-	-	-	-	11.2	-	-	-	-	-	9.4	-	-	-	-	0.1
الكويت	-	-	-	-	-	-	-	52.7	-	-	-	-	-	30.3	-	-	0.0	-	60.3
لبنان	33.8	67.0	5.1	5.6	-	111.0	8.7	247.5	-	-	2.8	4.1	9.0	-	14.7	44.0	0.0	-	0.5
ليبيا	-	-	0.3	221.1	8.4	3.0	7.1	15.6	0.0	-	-	-	-	17.4	-	75.0	101.9	0.0	0.0
مصر	17.2	41.0	9.1	22.8	2.1	412.0	23.5	29.3	0.2	-	0.5	5.3	0.0	16.8	70.4	-	0.0	1.9	30.1
المغرب	0.0	0.0	0.0	36.9	69.8	310.0	0.0	9.5	-	0.0	-	0.0	0.0	2.6	22.7	0.0	-	0.0	0.0
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	14.1	-	7.4	-	-	230.0	8.1	10.5	32.4	0.1	7.9	1.0	45.0	3.4	0.4	-	0.0	-	-
المجموع	381.0	1778.0	552.3	357.9	138.8	4231.0	208.1	801.7	171.7	0.2	198.6	219.4	70.0	339.7	582.2	458.0	203.9	2.3	164.9

* غير مكتملة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاهات احصاءات التجارة الخارجية، أيلول (سبتمبر) 1999.

جدول رقم (4)

الصادرات العربية البينية عام 1997

(مليون دولار أمريكي)

الصادرات من إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن	21.0	—	—	—	—	130.0	20.7	140.3	—	؟	7.1	8.9	—	26.0	11.5	26.0	5.6	—	0.9
الإمارات	—	—	127.5	—	0.0	716.0	7.3	35.2	27.0	—	1.0	116.6	—	63.1	—	34.0	—	—	11.5
البحرين	21.8	82.0	—	—	0.0	1806.0	—	8.0	—	—	64.2	9.6	—	15.6	—	2.0	—	—	0.2
تونس	—	—	6.6	—	91.7	37.0	5.7	20.7	—	0.4	0.2	—	3.0	1.2	228.1	19.0	40.0	1.8	—
الجزائر	—	—	1.5	—	—	8.0	0.6	50.1	—	—	—	—	—	4.9	5.4	7.0	—	—	—
جيبوتي	—	—	12.9	—	—	25.0	—	—	0.3	—	—	—	—	—	—	—	—	—	5.9
السعودية	208.5	388.0	270.3	19.0	0.0	—	109.2	166.5	101.6	—	58.9	73.5	—	100.1	1.2	139.0	67.8	0.0	27.4
السودان	16.7	—	—	—	—	135.0	—	6.2	—	—	53.3	0.1	—	2.8	261.2	25.0	—	—	0.2
سوريا	63.6	24.0	1.0	3.1	—	91.0	9.2	—	—	—	—	1.9	—	39.7	21.2	35.0	7.2	—	—
الصومال	—	9.0	—	—	—	25.0	0.5	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	6.6
العراق	؟	—	—	14.5	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	0.2	—	—
عُمان	—	1014.0	22.0	—	—	149.0	—	—	—	—	—	—	—	1.5	—	—	—	—	0.6
قطر	28.8	152.0	44.6	—	—	—	—	13.6	—	—	—	—	—	7.0	—	—	—	—	0.3
الكويت	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	29.2	—	—	3.0	—	30.4
لبنان	34.1	38.0	3.8	7.7	—	112.0	15.3	296.2	—	—	1.4	3.7	7.0	—	29.5	32.0	6.8	—	0.1
ليبيا	—	—	0.3	217.4	8.6	3.0	6.6	76.8	0.0	—	—	—	—	17.4	—	70.0	130.4	0.0	—
مصر	15.1	39.0	8.0	14.6	2.0	400.0	20.6	16.7	0.2	—	0.5	5.1	7.0	19.0	68.3	—	12.1	1.7	0.7
المغرب	2.9	8.0	0.8	20.1	104.7	492.0	—	24.5	—	86.5	—	—	6.0	3.0	29.6	11.0	—	0.6	0.1
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن	14.1	—	5.6	—	—	136.0	6.9	2.7	15.0	—	5.6	1.0	73.0	3.7	0.0	—	0.3	—	—
المجموع	405.6	1775.0	504.5	364.0	207.0	4265.0	202.6	857.5	144.1	86.9	192.2	220.4	96.0	334.2	656.0	400.0	273.4	4.1	84.9

* غير مكتملة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاهات احصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 1999.

جدول رقم (5)

إجمالي الصادرات والواردات العربية البينية*

للعامين 1997 و 1998

(مليون دولار أمريكي)

الواردات		الصادرات		
1998*	1997	1998*	1997	
330.7	426.1	381.0	405.6	الأردن
1359.0	1350.0	1778.0	1775.0	الإمارات
2191.6	2132.2	552.3	504.5	البحرين
398.4	474.2	357.9	364.0	تونس
164.3	158.6	138.8	207.0	الجزائر
97.1	89.3	49.9	44.1	جيبوتي**
1859.0	1729.0	4231.0	4265.0	السعودية
498.7	475.6	208.1	202.6	السودان
306.4	320.8	801.7	857.5	سوريا
120.1	108.9	171.7	144.1	الصومال
19.6	16.3	0.2	86.9	العراق
1318.1	1338.7	198.6	192.2	عمان
469.0	469.9	219.4	220.4	قطر
159.0	90.0	70.0	96.0	الكويت
599.4	691.5	339.7	334.2	لبنان
510.9	598.0	582.2	656.0	ليبيا
708.0	666.0	458.0	400.0	مصر
365.5	765.5	203.9	273.4	المغرب
30.3	40.3	2.3	4.1	موريتانيا
638.6	494.4	164.9	84.9	اليمن
12143.7	12435.2	10909.6	11117.5	المجموع

* غير مكتملة.

** مستقاة من إحصاءات الشرك التجاري وغير معدلة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 1999 وأيلول (سبتمبر) 1999.

جدول رقم (6)

إجمالي الصادرات والواردات العربية الخارجية*

للأعوام 1997 و 1998

(مليون دولار أمريكي)

الواردات			الصادرات			
*1998	1997	1996	*1998	1997	1996	
3826.2	3848.6	4041.0	1359.3	1452.9	1501.0	الأردن
32936.0	31096.0	29088.0	26573.0	30716.0	28104.0	الإمارات
5253.4	4830.8	4451.0	3151.2	3184.3	4602.0	البحرين**
8870.6	7581.9	7749.0	6129.6	5061.9	5519.0	تونس
9907.8	8841.4	8515.0	11081.6	13928.9	12255.0	الجزائر
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جيبوتي
41578.0	40842.0	36429.0	46830.0	61560.0	57300.0	السعودية
1957.5	1493.6	1418.0	517.7	517.8	474.0	السودان
3895.3	6024.0	6506.0	2890.2	4025.5	4079.0	سوريا
283.5	315.6	274.0	169.6	177.8	179.0	الصومال
1287.2	765.2	227.0	3658.6	2331.1	15.0	العراق
5034.6	4951.4	4696.0	5112.3	6515.4	6398.0	عُمان
3739.6	4424.4	2838.0	5148.3	5570.1	4467.0	قطر
6647.0	6944.0	7678.0	6485.0	14091.1	10846.0	الكويت
7059.6	7456.5	7560.0	715.8	711.3	1153.0	لبنان
4768.4	5468.0	5137.0	7175.4	9715.8	10033.0	ليبيا
21497.0	13168.0	19513.0	4687.0	3908.0	5239.0	مصر
8427.2	7874.2	10006.0	4634.2	4676.4	6973.0	المغرب
594.5	601.8	636.0	492.3	525.6	573.0	موريتانيا
2167.1	1806.5	3443.0	1497.0	2479.2	4538.0	اليمن
169730.5	158333.6	160205.0	138371.1	171149.1	164248.0	المجموع

* غير مكتملة.

** مع احتساب صادرات النفط يصبح المجموع 14229 مليون دولار.

المصدر: صندوق النقد الدولي، إتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 1999 وأيلول (سبتمبر) 1999.

جدول رقم (7)
التكثيف النسبي للتجارة بين الدول العربية، 1995
(معدلات التكثيف التجاري)

الصادرات من						
الصادرات إلى	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول مجلس التعاون الخليجي	بعض دول المشرق العربي	جيبوتي، الصومال واليمن	جزر القمر والعراق
دول عربية، منها:	6.9	2.9	3.5	12.2	15	38.6
المغرب	3.7	12	1	6.7	0	0
دول مجلس التعاون الخليجي	5.2	0.3	4.6	9.1	20	0
بعض دول المشرق العربي	11.8	3.6	1.6	18.8	0.1	177.5
جيبوتي، الصومال واليمن	21.3	0	10.3	9.1	465.1	0
جزر القمر والعراق	0.2	1	0.1	0	0	0

المصدر: بيتر ألوم، "التجارة العربية البينية: المعوقات والآفاق"، ورقة أعدت من قبل صندوق النقد الدولي إلى الاجتماع القطاعي بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، 8-11 حزيران (يونيو) 1996.
 دول المغرب العربي: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس.
 دول مجلس التعاون الخليجي: البحرين، الكويت، عُمان، قطر السعودية والإمارات.
 بعض دول المشرق العربي: مصر، الأردن، لبنان، سوريا والسودان.